

شفاء السقيم

محمد صقر

شفاء السقيم في الرحمن الرحيم ، تأليف الجماري ،
مصطفى بن محمد من علماء القرن الرابع عشر
الهجري . خط القرن الرابع عشر الهجري تقديرا .

١١ ص ١٧ س ١٧ x ٢٤ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

٦٧٠

١ - اصول الدين ٢ - المؤلف ٣ - تاريخ الفسخ

هـ ذ لا

رسالة جليلية تسمى
شفاء السقيم
في الرحمن
الرحيم

٢١٥٦٤
١٢٩٩/١٥١٤

الرقم : ٦٧٠ ع

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب
شفاء السقيم في الرحمن الرحيم
اسم المؤلف
محمّد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن أبي
تاريخ
١٢٩٩/١٥١٤
عدد الأوراق
٦
ملاحظات
دين
٤١٤

ش. ١٥١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي الرحيم الرحمن الذي لا غاية لرحمته ورحمته ورحمته
والصلاة والسلام على الرحمة الشاملة لكافة الكون وعلى اله وصحبه والتابعين
لهم مدي الايمان **احاديث** فيقول افق الخلق الذي لا شيء في التيقن
الراجي اعتراف الغيب الرحاني من منافع التبيين من منافع التيقن
في صقر الحنفى الجازي المدي قد اطلعت على رسالة لبعض اهل هذه الوقت
الخطير المحمد بن تديس العلم الشريف بمدينة البشير التي يرتفع من الاعتراض
على بعض علماء مجرم المحروس الذي كان قد وفد الى المدينة المنورة لقصد المجاورة
وحايتها المانوسا وابتدا في اقراء بعض الكتب التوحيدية لبعض من طلبت
العلم بحرم خير البرية وعند تقريره على صفتي الرحمن الرحيم زعم ان ما اشتمل
في الكتب والقرآن من ان الرحمن ابلغ من الرحيم قول باطل لا يتيقن في التفاوت في
صفات الله تعالى العلية وهي لا تحمل الزيادة والنقص لما كان وجوب القدم و
الارلية هذا ما ذكر في الرحمة المذكورة والمعتز عليه وان لم يصرح المعتز
بذكر اسمه استغناء بشهرته وعلمه هو العلامة الوحييد والمحقق الفهماء
الفريد الشيخ محمد بن خليل الحجازي سقا الله تعالى واباه من كاس شراب محبت
القدس واطال المعتز بما ساقه مما اخرجته عن شئ الانصاف حتى ترك
اصول مذهبه وما عليه ائمة السادة الاحناف وحاد عن طريقة الماتريديت

لحنفية

لحنفية وكلام المحققين في العقائد الدينية وما جملة على ذلك الاضروا الاعتراض
والانتقاد لعدم وقوفهم على ما يعنيه المعتز عليه وقصوره عن المراد وكل
وجهة هو مولى لها وكن المعتز معذون لان ليس يدريها كما استقف عليه
ما يتجلى في تاج العلي على عبده الذي لا يخفى الا بديم فجمعت جملة كافية في
الاعتراض في هذا الانتقاد وسببها شفاء الشيم في الرحمن الرحيم فاقول
وبالله التوفيق واسأله الهداية الى سبيل الحق اقوم طريق فانه لا رب غيره
ولا خير الاخيرته عليه توكلت واليه انيب وهو الكريم مسؤل واقرئ بحسب
اعلم انه كما تاهت العقول في ذاته المقدسة سبحانه الاحبة بما ينور العظمة
والجلال تحيرت ايضا في الصفات والاسماء والدلائل عليه كما انه انعكس اليه
من تلك الانوار اشعة بصره اعين المتبصرين فاختلجوا في الرحمن الرحيم
اهما عريان ام معربات ولحق انهما عريان مشتقان من الرحمة المرادة في حق
تعالى بالاحسان او ارادة الاحسان وقد كثرت اقوال العلماء في هذا
وفي امثالها مما هو عليه صورة صيغة المبالغة من صفاته تعالى واسماها
فقال بعضهم ان الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان والمبالغة فيها ليست حقيقة
لانها صفتان قديمتان كما استقف عليه والمبالغة حقيقة في القدم محال
لانها تثبت للشيء اكثر مما له في نفسه وصفاته تعالى فتاهيت في الكمال
وحينئذ فلا تمكن المبالغة لانها انما تصور في صفة تقبل الزيادة والنقصان

من الصفات المادية وصفاته تعالى باللغة النهائية في كمالها **أوامر**
 صيغ المبالغة في صفاته تعالى فهو محار بالنسبة الى فهم العقلاء او مأمولهم
 في كرم ربهم تعالى وليس معنى المبالغة في صفاته تعالى ما هو بحسب زيادة
 الفعل بل ما هو بحسب تعدد المفعولات ولا شك ان تعددها لا يوجب
 للفعل زيادة اذ الفعل واحد يقع على جماعة وهكذا قيل في مبالغة حاكمهم
 بالنسبة الى تكرار حكمه بالنسبة للشرايع كما في الاتقان عن البرزكسي افاد
 العارف الخادمي في شرح البهجة ومنه تعلم ان المبالغة الحقيقية في صفاته
 تعالى بمعنى اثبات معنى لها اكثر مما لها في نفس الامر منوعة اجماعا وهذا هو
 صريح كلام العلامة الفاضل الشيخ محمد الجعفي في شرحه على صلوات الطب
 القوت الرئيس شيخ شيخنا سيد احمد بن اديس رضي الله عنه و
نص في مختصر شرحه الكبير والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان ولم
 يقصد بهما مبالغة حقيقة اما الاول فليس من المبالغة في شيء لا معنى
 ولا صورة لان المبالغة الحقيقية في حق محال لاقتضاها الزيادة والنقص
 ولا نهائية لكمال صفات الله تعالى وفعلان اي الذي جاء رحمن على وزنه
 ليس من صيغ المبالغة اي الخمسة المعدودة في قول صاحب الخلاصة فعلا
 او مفعلا او فاعلا البينين قال وقاعدة زيادة المبنى مهدومة بحذر
 وحذر واما الرحيم فولوا انه من صيغ المبالغة كغفور وغفار بيد ان

لم يقصد

لم يقصد بهما مبالغة حقيقة لان حينما المعنى بل ولا المتعلقات كما زعمه بعض
 المحققين في كتابه استكمال ورود المبالغة في اسمائه تعالى بل انما القى
 بها مجازات للساليب العربية المتضمنات الاحوال حفا على وجوه المبالغة
 الذي ذكره التزويل على ذرها ولاجل الترهيب والترغيب فاءذا سمع الكافر اسم
 الجبار ارتدع واذا سمع السرف من عصاة الامم تاسم الرحيم والغفار رجس
 راجيا رحمة ربه في التوبة عليه وغفران ذنبه اهو مع بعض اوضح
 فهذا صريح كلامه وهو كما ترى نحو ما ذكرته ومن هذا ما ذكره المحقق
 القسطلاني في شرح البخاري اول كتاب التفسير وهنا فائدة حسنة وهي
 ان بعض المتأخرين كان يقول ان صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة
 كغفار ورحيم وغفور كلها مجازان هي موضوعات للمبالغة ولا مبالغة فيهما
 لان المبالغة هي ان ينسب للشيء اكثر مما له وصفات الله تعالى منها هي
 في الكمال لا يمكن المبالغة فيهما وايضا فالمبالغة انما تكون في صفات تقبل الزيادة
 والنقص وصفات الله تعالى منزهاة عن ذلك اهو ويشهد لهذا قول
 الامام البخاري الرحيم والرحمن بمعنى واحد كالعليم والعالم انتهى هذا وذكر
 كثير من المحققين الاباغية فيهما شراخلافوا فقال بعضهم بابلغيت الرحمن
 على الرحيم وبعضهم بالعكس وقيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة فلا تفاوت ومع
 هذا لا شك انهما متحدان في المفهوم الاصل وهي الرحمة التي تؤخذ في حق

تعالى باعتبار غايتها وهي ايراد الانعام فهي صفة ذاتية قديمة من الصفات
الوجودية القائمة بذاته تعالى وقد اختلف فيها هل هي عين الذات او
غيرها وهي لا عينها ولا غيرها فعند المتكلمين من اهل السنة هي غيرها
ضرورة تغير الصفة للموصوف قائم بالذات المقدسة وعند اهل الحق
العارفين منهم لا عينها ولا غيرها وقد يرجع هذا ما قبله على معنى لا هي
غير الذات غير منفكا ولا هي عينها لان الصفة غير الموصوف وبهذا
قال العارف المتقاني في جوهرته ثم صفات الذات ليست بغير او بعين الذات
فالرحمن الرحيم صفات ذات قد يمتان ترجعان للامرات وقيل ان الرحمة بمعنى
الانعام فتكون صفة فعل وصفات الافعال اختلف فيها علماء الكلام هل
هي قديمة او حادث ومذهبنا معاشرة الحنفية وهي طريقتا الماتريدية انها
قديمة ترجع لصفة التكوين القديمة فهي صفة وله بقا اتية لكن ان تعلقت
بالخلق نسي خلقا وان تعلقت بالاعداء نسي اعداء ما وان تعلقت
بالانعام نسي ايعاماه هكذا **الحاصل** ان صفات الافعال كالرحمة
والانعام على مذهب الحنفية قديمات ازليات كصفة القدرة والامادة وعلى
هذا لا تفاوت بينها لانها على نهاية الكمال في ذاتها وفيما تعلقت بها فالابلية
في الرحمن الرحيم غير حقيقة كما قلنا وهذا ما لم يلاحظ من قال به من العارفين والمحققين
ولم يلاحظ الفاضل الشيخ محمد البحرسي كما علمت من كلامه ولقد تساهل المعترفون

لسبب

لسبب ما قام به من داعي الحقد والشروع وسوء التقدير والقصور حتى
ذهل عما عليه اهل مذهب السادة الحنفية من ان صفات الافعال كالانعام
قديمات كما اسمعناك فخرى المعترف على مذهب الاشاعرة القائلين بحادث
صفات الافعال لانها عندهم تعلقات القدرة التجريدية لحادث حيث
غير في كلامه بان الابلية تكون في المتعلق كالانعام ولم يدرك ان الانعام
صفة فعلية قديمة على مذهب الماتريدية الحنفية ولقد لم يتصور فيه
المبالغة وما جاء من صفاته تعالى على صيغ المبالغة فهو بالنسبة لفهم العقلاء
وما مولهم في كرم ربهم سبحانه وتعالى فان الاسماء الالهية الكمالية المشتركة
بين الجمال والجلال كالرحمن جميع الوجود مظهر وصورة لكل اسم منهما من كل
وجه وبكل اعتبار والرحيم من الاسماء الجمالية وهي سم الوجود من حيث الاثر
عموما وخصوصا فالوجودات باسمها مظاهر جمال الحق **قال العارف سديد**
عبد الكريم الجيلي في الانسان الكامل الاسم الظاهر في المرتبة الرحمانية هو
الرحمن وهو اسم يرجع الى اسمائه الذاتية **عنه** النفسانية واختصاص
هذه المرتبة بهذا الاسم للرحمة الشاملة لكل المراتب الحقيقية والممكنة فان
بظهوره في المراتب الحقيقية ظهرت المراتب الحقيقية فصارت الرحمة عامة في جميع
الموجودات من الحضرة الرحمانية وبالجملة فالرحمن الرحيم مشتقان من الرحمة
وقل قال علمت ان كثيرا من المحققين قالوا بالابلية الرحمن على الرحيم

7
فهو اعم والرحيم اخص واتم وقيل بالتغذية الرحيم على الرحمن وقيل كلاهما ابداع
من الاخر وجهه البلاغة فيها مختلف وقيل هما بمعنى واحد فلا تفاوت
بينهما ففهما متحدان في اصل الرحمة التي هي الانعام وارا دند وكلاهما صفة
قديمة وعلى القول بالمبالغة فهي ليست حقيقة لان المبالغة حقيقة
ثبتت للشيء اكثر مما له في نفسه وتتصور في صفة تقبل الزيادة والنقصان
وصفاته تعالى بلغت النهاية في كمالها والعموم والشمول لمعلقاتها
ومفعولاتها فمن اين الزيادة لمعلق راد على ذلك فالرحمن الرحيم وان كان
فيها صورة المبالغة بزيادة المبني في الاولى وبالصفة في الثانية فادون المبالغة
فيها غير حقيقة كما علمت **وقول** بالمعترض ان صفات الافعال قابلة
للزيادة وكذا صفات الذات باعتبار متعلقاتها يعارض بانها اذا بلغت النهاية
والعموم لمعلقاتها باجموعها فمن اين الزيادة على ذلك على ان قوله بقبول صفات
الافعال الزيادة وتفرقاتها عن صفات الذات ذهول وخروج عن مذهب
مذهب المتريدين بالحنفية الى مذهب الاشاعرة القائلين بحديث صفة
الافعال **ومع** بالمعترض ما تريد حنفى عدل عن مذهب الضرور
الاعتراض واستدلاله بقول شيخنا وشيخنا شيخنا الشيخ ابراهيم الباجوري
وعلم بمعنى عالم وهو الذي علمه شامل لكل ما من شأنه ان يعلم فصيغتها المبالغة
باعتبار الكثرة في المتعلق وان كان صفة العلم واحدة لا تكثر فيها اهر حجة

عليه

عليه لانه لان كل صفة من صفاته تعالى بالصفة نهائية الكثرة في متعلقاتها
وشاملة لها وهذا هو المراد بقوله وعلم بمعنى عالم هو كقول الامام البخاري
في صحيحه والرحيم والرحم بمعنى واحد كالعلم والعلم وهو كاف في ذلك على
ان الاستدلال بالبرهان في المذهب سالك مسلك الاشاعرة كما لا يخفى
نحوه بالبرهان من عدم الانصاف وسقام الفهم بل جميع استدلاله لا يخرج
عن هذا تدبر وقد اكثر النقاد اده حتى خرج عن الموضوع بما لا حاجة
اليه ولا ارتباط فيه لما هو تصديقه فانعكس الامر عليه وخالف مذهب
من صفات الافعال قديمة والقديمة لا تقبل الزيادة والنقصان حيث صرح في
كلامه بقوله ان الانعام تحمل الزيادة والنقصان واردة الله تعالى لا تحمل
زيادة ولا نقصان على مذهب من يقول انها صفة ازلية اهر فتراه جعل صفة
الفعل حادثا قابلة للنقص والزيادة وان الارادة صفة ازلية على مذهب من
يقول بذلك فلا تحمل ولا يخفى على احد ان اهل السنة والجماعة من الاشاعرة
والماتريدية متفقون على ان الارادة صفة قديمة ازلية ولم يقل احدونها الا
اهل البدع والضلال كالكرامية فانظر ما في كلامهم من الخلل والخلل مع معارضتها
لما ذكره قبله بقوله والارادة صفة ازلية قديمة لا يستقيم لها حدوث في اوطاف
لما عليه اهل السنة والجماعة غير ان قوله ان ذلك فالحديث في الاستقبال يكون
باعتبار التعلق التجيزي لحادث فيه نظر لان الارادة لها تعلقان تعلق صدوقي

قديم وتعلق بتجيزي قديم فقط وبعضهم جعل لها تعلقا بتجيزا حادنا وهو
تخصيص الله تعالى الشيء عند ايجاده بالفعل والتحقيق ان هذا الظاهر للتعلق
التجيزي القديم لا يتعلق مستقبل افاده شيئا وشيئا شاخنا الباجوري في حاشيته
على الجوهر واستظهر شيئا العلامة المحقق الشيخ احمد الباجوري في تقريره
على الحاشية المذكورة انكار التعلق التجيزي لحادث حيث قال بل الظاهر انكار
التخصيص لحادث بالكلمة واطهار التخصيص القديم انما هو بتعلق القدرة الذي
هو الابد والعدم اهوف قد بين ذلك ان المعترض عدل عن جادة التحقيق
وحاد عما عليه مذهبه من قدم صفات الافعال وجرى على مذهب الاشاعرة القائلين
بحدوثها واني بادلتهم ترويحاً لمقصده ومن هذا قولنا قال الدماميني ان صفاته
تعالى التي على صيغ المبالغة كرحيم جبار تبارك لا مبالغة في صفاته تعالى لانه
الشيء اكثر مما لا او تدل على الزيادة فيما يقبلها وصفات الباري منزها عن
ذلاء قال قلت هو ليس بشيء لان صفات الافعال قابلة للزيادة وكذا صفات
الذات بآثارها وان لم تقبلها في ذاتها كما صرحوا به انتهى واذا علمت ما ذكرنا
نعلم ان مبنى الاعتراض ان الشيخ الجهرسى وان لم يصرح المعترض باسمه في رسالته
يمنع ما ذكره غيره منعا كلياً حتماً ويقول بطلان ما مع انه ليس كذلك وانما هو
رجح عدم المبالغة الحقيقية في الرحمن الرحيم وفي ما جاء على وزن صيغ المبالغة
لاقتضاء المبالغة الحقيقية الزيادة والنقصان ولا نهاية لكمال صفات الله تعالى

وان جرح

وان جرح بعضهم الى خلافه وكل وجه من هذه الوجوه لا يفي على ان كثيرا من المحققين
منهم الا علم وابن مالك مالوا الى ان الرحمن علم على الذات العلية واختاره ابن هشام
في النسخة وقال ان خلق قول الا علم وابن مالك ورد على الزمخشري قوله بتقديم
على الرحمن على الزمخشري لا بلفظه وان الرحيم جعل كالتمتد والرديف وقال انه اي قول
الزمخشري غير متجه قال العلامة الاسدي في حواشيه على المغني اي لان
الرحمن غير صفة والعادة المذكورة انما هي في الصفات لا في العلم اه فالاعلام لا
توصف بالمبالغة وان جاء على وزن صيغ المبالغة كغفور ورازق لان
العلم يعين المسمى في النهم ويصوره في الخيال ويخضره في الوجود ويحفظه في الذكر
سواء كان المسمى موجودا حاضرا ام لا فالاول كما تعرف المسمى الى من يجهل الاسم
لانه لا يعرفه ومنه عين المسمى او غيره خلاف ولا سبيل الى معرفته
تعالى الا مناسماته وصفاته وهذا اخر ما اراد الله تعالى ابراهمه عليه السلام
عبية الدليل الحقيق وهو الناطق على كل لسان ومنها الامر واليد واليد
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
في البدء والختيم والحمد لله رب العالمين